

ديفيد غرايبر: اللامركزية التنظيمية

تقديم:

تعرف التنظيمات المعاصرة تحولات عميقة في بنيتها ووظائفها خاصة مع صعود أشكال جديدة من التنسيق الاجتماعي تتجاوز البيروقراطية التقليدية، وفي السياق تبرز اللامركزية التنظيمية كأحد أهم المفاهيم التي تعيد العلاقات السلطوية داخل المؤسسات، وتفتح المجال أمام أنماط بديلة من الفعل الاجتماعي. إذ ساهمت التحولات المرتبطة بالعمولة، والاقتصاد الرقمي والحركات الاجتماعية الجديدة في إعادة طرح سؤال التالي: هل يجب أن يكون التنظيم هرميا على السلطة المركزية أم شبكيا مرنا قائما على التوزيع الأفقي للسلطة؟ ومن هذا المنطلق برز فكر الأنثروبولوجي الأمريكي "ديفيد غرايبر" الذي لم يكتف بتحليل هذه التحولات، بل إنخرط فيها عمليا خاصة في سياق الحركات الاجتماعية، أين قدم تصورا راديكاليا للتنظيم قائم على اللامركزية والتوافق والديمقراطية المباشرة.

أولا: التعريف بالشخصية:

يعد "ديفيد غرايبر" أحد أبرز الأنثروبولوجين والمفكرين النقديين في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، حيث جمع في مشروعه الفكري بين البحث الأكاديمي والانخراط السياسي، خاصة ضمن التيارات المناهضة للرأسمالية والعمولة النيوليبرالية، وقد تميزت أعماله بقدرتها على تفكيك المسلمات المرتبطة بالدولة والاقتصاد، والتنظيم من خلال مقارنة أنثروبولوجية تاريخية واسعة.

ولد "غرايبر" سنة 1961 في الولايات المتحدة الأمريكية. في سياق اجتماعي وسياسي مشبع بالتوجهات اليسارية، وهو ما انعكس لاحقا على اختياراته الفكرية ومواقفه النقدية من النظام الرأسمالي. وقد تلقى تكوينه الأكاديمي في الأنثروبولوجيا حيث حصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو، وأشتغل أستاذا في عدد من الجامعات من بينها كلية لندن للاقتصاد.

تتجلى خصوصية "غرايبر" في اعتماده على التحليل الأنثروبولوجي التاريخي، حيث سعى إلى تفكيك المسلمات المرتبطة بالاقتصاد الحديث، كما قدم نقدا جذريا للبيروقراطية الحديثة معتبرا أنها ليست مجرد آلية تنظيمية، بل نظاما يعيد إنتاج السيطرة ويحد من الإبداع الإنساني، أما في سياق تحليله للعمل، فقد طرح مفهوم الوظائف التافهة، حيث يرى أن جزءا كبيرا من الوظائف في الاقتصاد المعاصر يفتقر إلى المعنى، ولا يساهم فعليا في إنتاج قيمة اجتماعية، ما يؤدي إلى شعور الأفراد بالاغتراب وفقدان الجدوى (غرايبر، 2018، ص 3-7). إلى جانب مسيرته الأكاديمية عُرف "غرايبر" بانخراطه في الحركات الاجتماعية، حيث ساهم في تطوير ممارسات التنظيم الأفقي والديمقراطية المباشرة، وهو ما يعكس التداخل بين فكره النظري وممارسته الميدانية (غرايبر، 2013، ص 210-215)، وقد مكّنه هذا المسار من بلورة تصور نقدي للتنظيم يقوم على اللامركزية، حيث يرى أن المجتمعات قادرة على تنظيم نفسها خارج الأطر الهرمية الصارمة، من خلال التعاون والتنسيق الأفقي وتوفي سنة 2020، تاركا إرثا فكريا غنيا لا يزال يشكل مرجعا أساسيا في النقاشات المعاصرة حول السلطة والعمل والتنظيم.

ثانياً: المفاهيم المركزية في فكر غرايبر:

يشكل البناء المفاهيمي لدى غرايبر مدخلاً أساسياً لفهم تصوره للمركزية، إذ أن نقده للتنظيمات ينبع من نقد أعمق لمفاهيم مثل السلطة، العمل والقيمة.

1- البيروقراطية: يرى "غرايبر" أن البيروقراطية ليست مجرد نظام إداري، بل هي أداة لانتاج الطاعة والانضباط، حتى في المجتمعات الديمقراطية (غرايبر، 2015، ص45)

2- العمل الوهمي: "يشير غرايبر" إلى أن جزءاً كبيراً من الوظائف الحديثة لا معنى له، وأنها تُخلق فقط للحفاظ على النظام القائم (غرايبر، 2018، ص9)

3- اللامركزية التنظيمية: تُطرح اللامركزية التنظيمية كبديل نظري وعملي للنماذج الهرمية، حيث تسعى إلى إعادة توزيع السلطة داخل التنظيم، بما يسمح بمشاركة أوسع ومرونة أكبر.

و تُعرف وتعرف بأنها: نمط تنظيمي يقوم على توزيع السلطة واتخاذ القرار بين مختلف الفاعلين، بدل تركيزها في مركز واحد (منتريغ، 1983، ص 99). ومن خصائصها، توزيع السلطة، استقلالية الوحدات، المرونة التنظيمية والاعتماد على الشبكات

ثالثاً: اللامركزية التنظيمية عند غرايبر:

إذا كان مفهوم اللامركزية التنظيمية يطرح في الأدبيات بوصفها تقنية لتوزيع السلطة وتحسين الكفاءة، فإنها عند "ديفيد غرايبر" تتجاوز هذا الفهم الأداة لتتحول إلى مشروع سوسولوجي سياسي متكامل، يسعى إلى إعادة بناء الفعل الاجتماعي على أسس مغايرة للتراتبية والهيمنة. "غرايبر" لينطلق من سؤال: كيف يمكن للبشر أن يتعاونوا دون خضوع لبنية سلطوية قسرية؟

في هذا السياق تتأسس اللامركزية عنده على تصور أن التنظيم ليس بنية ثابتة، بل سيروية تفاعلية تُنتجها الممارسات اليومية للفاعلين، وأن السلطة ليست ضرورة تنظيمية بقدر ما هي نتاج تاريخي قابل للتفكيك وإعادة التشكيل (غرايبر، 2013، ص187)، ومنا تظهر معالم اللامركزية التنظيمية عبر مجموعة من المبادئ المترابطة، التي لا يمكن فهم أي منها بمعزل عن الأخر، لأنها تشكل نسقاً متكاملًا يعيد تعريف التنظيم ذاته.

1- التنظيم كشبكة لا هرم: ينطلق غرايبر من نقد جذري للنموذج الهرمي الذي يضع السلطة في قمة البناء التنظيمي، حيث توزع الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، في مقابل ذلك يقترح نموذجاً شبكياً يقوم على تعدد المراكز وتداخلها، بحيث لا يوجد مركز وحيد يحتكر القرار، بمعنى أن القرارات تتخذ جماعياً.

وفي هذا التصور يتحول التنظيم إلى فضاء علاقتي مفتوح تُبنى فيه الروابط على أساس التعاون الأفقي، لا للتبعية العمودية وهو ما يسمح بمرونة أكبر وقدرة على التكيف مع التحولات، أي أن الفاعلون متساوون نسبياً.

كما يعكس هذا التحول سوسولوجياً الانتقال من منطق السيطرة إلى منطق التنسيق، حيث لا تفرض الأفعال من خلال السلطة، بل تُنتج عبر التفاعل والتفاوض بين الفاعلين، بمعنى لا يوجد مركز ثابت للسلطة

2- مبدأ التوافق: إذا كان الشكل الشبكي يحدد بنية التنظيم ، فإن مبدأ التوافق يحدد آلية إشتغاله، إذ يرفض غرايبر منطق التصويت بالأغلبية لأنه يعيد إنتاج علاقات القوة عبر إقصاء الأقلية، ويقترح بدلا منه البحث عن توافق جماعي يراعي مختلف المواقف ويقوم على مبدأ: (غرايبر، 2013، ص215):

- النقاش المفتوح، - البحث عن توافق جماعي.- احترام الآراء المختلفة

من هذا المبدأ يتضح إعادة تعريف الديمقراطية من كونها آلية عديدة إلى كونها ممارسة تواصلية، حيث تصبح الشرعية ناتجة عن المشاركة الفعلية لا عن التفويض.

3- رفض القيادة التقليدية: انسجاما مع البنية الشبكية ومنطق التوافق، يرفض غرايبر فكرة القيادة بوصفها موقعا ثابتا للسلطة، فالقائد في نظره ليس مجرد منسق، بل هو تجسيد لتركيز القوة حتى في أكثر التنظيمات ديمقراطية ظاهريا، غير أن هذا الرفض لا يعني غياب الأدوار أو الوظائف، بل يعني:

- توزيع المهام بدل احتكارها،- تداول الأدوار داخل الجماعة. - تقليص الفوارق السلطوية.

بهذا المعنى يتم استبدال القيادة بالتنسيق الجماعي، حيث تُدار العملية التنظيمية عبر مساهمات متعددة، لا عبر مركز قرار واحد، أما سوسيولوجيا فيعكس ذلك تفكيكا للسلطة الصريحة، لكنه يطرح في المقابل إشكالية السلطة الضمنية، حيث قد تظهر تأثيرات غير مرئية لبعض الفاعلين (غرايبر، 2013، ص221)

4- التنظيم المؤقت والمرن: تكتمل معالم اللامركزية عند غرايبر بفكرة أن التنظيم ليس بنية دائمة، بل كيان مؤقت يتشكل حول أهداف محددة ثم يعاد تشكيله وتفكيكه، وبالتالي فالتنظيم في هذا التصور:

- غير ثابت، يتغير بتغير السياق.- يتغير حسب الحاجة

- يتشكل حول أهداف محددة، أي لا يسعى إلى الاستمرارية كغاية في حد ذاتها.

هذا الطابع المؤقت يمنح التنظيم قدرة عالية على التكيف ويمنع تحوله إلى مؤسسة بيروقراطية جامدة (غرايبر، 2013، ص230)، أما سوسيولوجيا فيعكس انتقالا من التنظيم ككيان إلى التنظيم كسيرورة، حيث يصبح الفعل الجماعي أهم من البنية نفسها

مما سبق يتبين أن اللامركزية التنظيمية عند غرايبر ليست مجرد توزيع للسلطة، بل إعادة صياغة جذرية لمفهوم التنظيم، تقوم على أربع دعائم مترابطة: بنية شبكية بدل الهرمية، توافق بدل الأغلبية، تنسيق بدل القيادة ومرونة مؤقتة بدل الثبات المؤسسي. وبذل فغرايبر قدم نموذجا تنظيميا يسعى إلى التوفيق بين الحرية الفردية والفعل الجماعي، وإن ظل هذا النموذج مفتوحا على تحديات عملية تتعلق بالتنسيق والفعالية واستدامة التنظيم.

رابعا: اللامركزية في الحركات الاجتماعية

إذا كانت اللامركزية التنظيمية عند "ديفيد غرايبر" تُطرح كنموذج نظري بديل للتنظيم، فإن أهميتها السوسيولوجية تتضح أساسا في تجسدها داخل الحركات الاجتماعية المعاصرة، فهذه الحركات لاتعد فقط مجالاً لتطبيق الأفكار بل مختبرا حيا لإعادة ابتكار الفعل الجماعي خارج الأطر المؤسسية التقليدية.

فإفرازات التحولات المرتبطة بالعمولة والأزمات الاقتصادية، وتراجع الثقة في المؤسسات السياسية، أو وجد أشكالاً احتجاجية جديدة تتسم بالمرونة والأفقية، ورفض القيادة وهو ما يتقاطع بشكل مباشر مع تصور "غراير" للامركزية ومن ثم لا يمكن فهم اللامركزية هنا كخيار تنظيمي فقط، بل كاستجابة سوسيولوجية لأزمة التمثيل السياسي وسعي نحو بناء ديمقراطية مُمارسَة لأُمُوضَة (غراير، 2013، ص142). انطلاقاً من هذه الأرضية تتجسد اللامركزية داخل الحركات الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات والممارسات التي تعيد تعريف التنظيم، واتخاذ القرار والعلاقة بين الفاعلين.

1- التنظيم والحركات الاجتماعية: إن التنظيم داخل الحركات مبني على المنطق الأفقي، فلا وجود لمركز قيادي يحتكر القرار، بل تتوزع الأدوار داخل شبكة من الفاعلين، وسوسيولوجيا يعكس هذا النمط تحولاً من الحركة كتنظيم إلى الحركة كشبكة، حيث تتحدد الفعالية بقدرة الفاعلين على التنسيق لبالخضوع لسلطة مركزية.

2- آليات اتخاذ القرار والحركات الاجتماعية:

في انسجام مع البنية الأفقية تعتمد الحركات اللامركزية على مبدأ التوافق بدل التصويت بالأغلبية، ويتم ذلك من خلال فضاءات مفتوحة للنقاش، مثل الجمعيات العامة حيث يُمنح لكل مشارك حق التعبير والمساهمة في القرار (غراير، 2013، ص155).

ومن المنظور السوسيولوجي يجسد هذا التحول انتقالاً من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، حيث تصبح العملية أهم من النتيجة، ويعاد تعريف الشرعية على أساس المشاركة الفعلية.

3- الحركات الاجتماعية والقيادة: من أبرز سمات اللامركزية في الحركات الاجتماعية رفض القيادة التقليدية فلا يوجد قائد للحركة، بل فاعلون متعددون يساهمون في تسييرها بطرق مختلفة، غير أن هذا الغياب لا يعني الفوضى بل يقوم:

- توزيع المهام، ظهور أدوار ظرفية وتداول المسؤوليات.

سوسيولوجيا يكشف هذا النمط عن محاولة لتفكيك السلطة الصريحة، لكنه يفتح المجال لظهور أشكال خفية من التأثير، حيث قد يتمتع الفاعلين بنفوذ غير معلن (غراير، 2013، ص162).

4- التنظيم المرن والمؤقت للحركات الاجتماعية:

تتسم الحركات اللامركزية بطابعها المرن، إذ لا تعتمد على هياكل تنظيمية ثابتة، بل تتشكل وتتحوّل وفقاً للسياق والهدف، فالحركة تتوسع أو تنكمش حسب الظروف، تعيد تشكيل نفسها باستمرار، لاتسعى إلى المؤسسة الدائمة (غراير، 2013، ص70).

إن هذا الطابع المؤقت يمنحها قدرة على التكيف السريع، لكنه في المقابل يطرح إشكالية الاستمرارية، خاصة في غياب بنى تنظيمية مستقرة، ومما سبق يتبين أن اللامركزية في الحركات الاجتماعية كما يتصورها غراير تكشف عن تحول عميق في أنماط الفعل الجماعي، حيث لم تعد تبني على القيادة التراتبية، بل على الأفقية والمرونة التوافقية.

خامساً: تحليل سوسيولوجي للامركزية التنظيمية

بعد استعراض اللامركزية التنظيمية عند ديفيد غراير في بعدها النظري وتجلياتها داخل الحركات الاجتماعية، يقتضي التحليل السوسيولوجي الانتقال من مستوى الوصف إلى مستوى التفكيك، أي مساءلة آثار هذا النمط التنظيمي على البنى العميقة للعلاقات الاجتماعية داخل التنظيم.

فاللامركزية لاتتمس فقط شكل التنظيم، بل تعيد تشكيل أنماط السلطة، كما تعيد بناء الهوية الجماعية وتطرح رهانات جديدة على مستوى الكفاءة والفعالية؛ ومن ثم فإن فهمها سوسيولوجيا يقتضي النظر إليها كنسق من العلاقات المتشابكة، حيث تتداخل الأبعاد الرمزية والعملية، ويُعاد توزيع الموارد المادية واللامادية بين الفاعلين (غرايبر، 2013، ص 198).

انطلاقاً من هذا التحليل يمكن تفكيك اللامركزية التنظيمية عبر ثلاثة أبعاد مترابطة: السلطة، الهوية الجماعية والكفاءة التنظيمية.

1- اللامركزية والسلطة: تُحدث اللامركزية تحولاً نوعياً في طبيعة السلطة داخل التنظيم، حيث تنتقل من كونها متمركزة في قمة هرمية إلى كونها موزعة بين الفاعلين، وفي هذا السياق لم تعد السلطة تمارس عبر الأوامر المباشرة بل عبر: التفاوض، التأثير المتبادل، التنسيق الأفقي، وهذا التحول يؤدي بدوره إلى تقليص الفوارق السلطوية، تعزيز استقلالية الفاعلين وإضعاف آليات السيطرة المباشرة.

غير أن هذا التوزيع لا يعني اختفاء السلطة، بل إعادة تشكيلها في صور أكثر تعقيداً، حيث تظهر سلطة غير رسمية، تأثيرات رمزية وتفاوتات قائمة على الكفاءة والكاريزما، أما سوسيولوجيا فهي تعكس انتقالاً من سلطة صريحة إلى سلطة ضمنية وهو ما يجعل اللامركزية فضاءاً لإعادة إنتاج السلطة بطرق أقل وضوحاً (غرايبر، 2013، ص 205).

2- اللامركزية والهوية الجماعية: في التنظيمات المركزية غالباً ما تُفرض الهوية الجماعية من خلال القواعد والتراتبية، حيث يُحدد موقع الفرد داخل البنية التنظيمية طبيعة انتمائه ودوره، أما في السياق اللامركزي فإن الهوية تُبنى بشكل تفاعلي من خلال:

المشاركة في اتخاذ القرار، التفاعل المستمر بين الأفراد، تقاسم القيم والمعايير، وهذا النمط يعزز الشعور بالانتماء الطوعي، الاحساس بالمسؤولية المشتركة، الاندماج القائم على المشاركة لا على الاكراه، غير أن هذه الهوية تبقى مرنة غير ثابتة، عرضة للتفكك في غياب التنسيق كما هي مرتبطة بدرجة الانخراط الفعلي للفاعلين. أما سوسيولوجيا فإن هذه الدينامية تعكس انتقالاً من هوية مفروضة تنظيمياً إلى هوية مُتفاوض عليها تُنتج داخل التفاعل اليومي ولا تُفرض من الخارج.

3- اللامركزية والكفاءة التنظيمية: تطرح الكفاءة التنظيمية كأحد أبرز رهانات اللامركزية، حيث يفترض أن يؤدي توزيع السلطة إلى تحسين الأداء من خلال تعزيز المرونة والابتكار من جهة تتيح اللامركزية سرعة التكيف مع المتغيرات، تشجيع المبادرات الفردية وتنويع الحلول والبدائل ومن جهة أخرى تطرح تحديات عملية أبرزها: بطء اتخاذ القرار نتيجة البحث عن التوافق، صعوبة التنسيق بين الفاعلين وغموض المسؤوليات.

هذا التوتر بين المرزنة والتنسيق يجعل الكفاءة في التنظيمات اللامركزية مسألة نسبية تتوقف على: درجة الثقة بين الفاعلين، وضوح الأهداف المشتركة وقدرة الجماعة على تنظيم ذاتها، أما سوسيولوجيا فإنها تعكس مفارقة أساسية، أي كلما زادت الحرية داخل التنظيم ازدادت الحاجة إلى آليات غير رسمية لضبط التفاعل، وهو ما يجعل الكفاءة نتاجاً لتوازن دقيق بين الاستقلالية والتنسيق (غرايبر، 2013، ص 212).

وبذلك تظل اللامركزية مشروعاً تنظيمياً مفتوحاً، يتأرجح بين وعود التحرر من الهيمنة، وإكراهات الواقع التنظيمي الذي يتطلب قدراً من الضبط والتنسيق لضمان الاستمرارية والفعالية.

سادساً، نقد اللامركزية التنظيمية:

إذا كانت اللامركزية التنظيمية كما صاغها "ديفيد غرايبر" تمثل أفقا تحريراً يسعى إلى تفكيك التراتبية وتعزيز المشاركة فإنها كسائر النماذج السوسيولوجية تظل عرضة لاختبارات الواقع وإكراهاته. فكل انتقال من المركزية إلى اللامركزية لا يتم في فراغ، بل داخل بني اجتماعية مشبعة بعدم المساواة، واختلالات في توزيع الموارد وتفاوت في القدرات الرمزية والتواصلية بين الفاعلين.

ومن ثم فإن نقد اللامركزية لا يعني رفضها بل مساءلة حدودها العملية، والكشف عن التوترات التي تنتجها داخل التنظيم، وبهذا المعنى يشكل النقد امتداداً للتحليل حيث يبرز ماتخفيه اللامركزية من مفارقات رغم طابعها الديمقراطي الظاهري.

رغم أن اللامركزية تقوم على توزيع السلطة وتفكيك المركز إلا أنها لا تقضي نهائياً على علاقات القوة. بل تعيد تشكيلها في صور أقل وضوحاً في غياب قيادة رسمية، قد تظهر نخب غير معلنة تتحكم في النقاش، فاعلون يمتلكون رأس مال رمزي - خطابي، معرفي - أكبر، تأثيرات خفية توجه القرار دون مساءلة واضحة، هذا الوضع يخلق مفارقة سوسيولوجية: كلما تم تفكيك السلطة الرسمية، زادت احتمالات بروز سلطة غير رسمية.

بذلك تتحول اللامركزية من مشروع لتحرير الفاعلين إلى فضاء يعيد إنتاج الهيمنة بشكل غير رسمي يصعب رصده أو محاسبته.

تقوم اللامركزية على بناء هوية جماعية تشاركية، غير أن هذه الهوية تبقى رهينة مستوى الانخراط الفعلي للفاعلين، وبذلك تبرز عدة إشكالات :

- ضعف الالتزام لدى بعض الأفراد بسبب غياب الالتزام المؤسسي

- صعوبة الحفاظ على وحدة الجماعة في ظل تعدد المواقف

- قابلية الهوية للتفكك عند اشتداد الخلافات

وهذا كله يعكس توتراً بين الحرية الفردية والحاجة إلى الانضباط الجماعي

مما سبق يتضح أن اللامركزية التنظيمية رغم طابعها التحرري إلا أنها ليست نموذجاً مثالياً خالي من التوترات، بل هي مجال لإعادة إشكالات التنظيم في صيغ جديدة:

- فكك السلطة الرسمية لكنها تفتح المجال لسلطة ضمنية

- تعزز الهوية التشاركية لكنها تواجه مخاطر التفكك

- تتيح المرونة والابتكار لكنها تصطدم بإشكالات الكفاءة والتنسيق.

وبذلك تظل اللامركزية مشروعاً مفتوحاً لايقاس فقط بوعوده النظرية بل بقدرته على التكيف مع الواقع الاجتماعي وإيجاد توازن عملي بين متطلبات الديمقراطية ومقتضيات الفعالية التنظيمية

خاتمة:

يمثل فكر غرايبر محاولة جادة لإعادة التفكير في التنظيم الاجتماعي، من خلال تجاوز النماذج البيروقراطية نحو أشكال أفقية قائمة على المشاركة والتوافق، فاللامركزية التنظيمية ليست مجرد خيار إداري بل مشروع اجتماعي إلى إعادة السلطة وتعزيز الديمقراطية، وبناء علاقات أكثر مساواة داخل التنظيمات، ومع ذلك فإن نجاح هذا النموذج يظل رهيناً بمدى قدرة الفاعلين على التوفيق بين الحرية والتنسيق، وبين المشاركة والفعالية وهو ما يجعل اللامركزية مجالاً مفتوحاً للنقاش السوسيولوجي والتجريب العملي.

... بالتوفيق مع المحاضرة القادمة ...